

اللجوء البيئي ظاهرة عصرية تهدد الأمن الإنساني

The modern phenomenon of environmental asylum and its impact on human security

بن ذيب تقوى

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، takwa.bendib@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2023 / 09 / 28

تاريخ الاستلام: 2023/08/29

ملخص:

عند بزوغ مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة، تغيرت المفاهيم التقليدية للأمن و أصبح يعنى بتهديدات أخرى عصرية، عابرة للحدود، لا يمكن تحديد مداها ولا مصدرها، ولا التنبؤ بزمان ظهورها ولا وقت انجلائها، من قبيل المخاطر البيئية. حيث أن المشاكل البيئية مثل تغير في المناخ والكوارث الطبيعية و غيرها من المشاكل، أدخلت بنظام الأمن البيئي في بعض الدول، و الذي يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الإنساني، و له علاقة تكاملية مع بقية الأبعاد، و هذا ما أدى إلى خلق ظاهرة جديدة تهدد الأمن الإنساني، و هي ظاهرة اللجوء البيئي.

تهدف هذه المقالة بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على الانعكاسات السلبية لظاهرة اللجوء البيئي على معادلة الأمن الإنساني. حيث خلصنا إلى أن اللجوء البيئي ظاهرة عصرية جاءت نتيجة لانعدام الأمن البيئي، و تؤثر سلبا على مجالات الأمن الإنساني السبعة، و على مخرجات التنمية المستدامة التي يحققها الأمن الإنساني في الدول المستضيفة. كلمات مفتاحية: اللجوء البيئي، الأمن البيئي، الأمن الإنساني، المخاطر البيئية.

Abstract:

As the concept of human security became prominent following the end of the Cold War, the old concepts of security have shifted to encompass modern, borderless threats that are difficult to determine or foresee in terms of their source, extent, timing or end, such as environmental risks. Environmental problems as climate change, natural disasters and others have compromised the environmental security framework in some countries, which represents an important aspect of human security with complementary ties to other dimensions. This has led to the emergence of a new threat to human security, namely environmental asylum.

The principal aim of this article is to shed light on the negative implications of the environmental asylum phenomenon on the equation of human security. It is evident that

environmental asylum is a modern-day occurrence resulting from the absence of environmental security. This situation has a detrimental impact on the seven areas of human security and the sustainable development outcomes achieved by human security in host countries.

Keywords: environmental asylum, environmental security, human security, environmental risks.

1- مقدمة

إن التحولات الكبرى التي طرأت على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة خلقت مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات التي تواجه النظام الدولي، إضافة إلى متغيرات عالمية في نمط التفاعل. حيث تراجعت التهديدات التقليدية أمام أخرى عصرية مثل الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة البيئية، التلوث البيئي والاحتباس الحراري. ومن خلال هذه التهديدات، برز مصطلح الأمن الإنساني كمفهوم شامل لجميع الشواغل الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو بيئية.

فالأمن الإنساني يركز على الفرد كوحدة مرجعية أساسية للأمن، و يحمل مضامين جديدة تختلف عن تلك المضامين التي كان يحملها الأمن في مفهومه التقليدي، كالبعد البيئي مثلاً، من خلال اعتبار الأخطار البيئية كتهديدات أمنية جديدة.

إن بروز المشاكل البيئية كمصدر جديد لتهديد أمن الدولة أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية و بالتالي تغير أجندة العلاقات الدولية، لتشهد في العقود الأخيرة مزيداً من التركيز على مجموعة من القضايا من قبيل: النزوح البيئي، اللجوء البيئي و الانفجار الديمغرافي ، التي يمكن اعتبارها بمثابة التهديد الدولي المشترك للقرن الواحد والعشرين.

لقد بزغت ظاهرة اللجوء البيئي إثر الاختلالات التي طالت النظام الإيكولوجي والتغيرات المناخية، فعدم التوازن الإيكولوجي الناتج عن تدهور الموارد الطبيعية يمس بالأمن البيئي، و الأمن الغذائي، والأمن الصحي و غيرها. إذ أن الموارد البيئية تشكل جانبا حيويًا من جوانب سبل عيش الإنسان، و عندما تصبح هذه الموارد مهددة بسبب التغيرات التي تطرأ على البيئة كالتصحر، نقص المياه، الفيضانات، العواصف، إلخ... يصبح الأمن الإنساني مهدداً أيضاً، الأمر الذي يجعل المجموعات البشرية التي تستوطن المناطق التي تعرف تدهوراً بيئياً ينتقلون لمناطق أكثر أمناً و ملائمة بيئياً، وهذا الانتقال أنتج ما يسمى باللجوء البيئي.

اللجوء البيئي هو عبارة عن انتقال مجموعات بشرية من أوطانهم إلى أقاليم دول أجنبية لأسباب إيكولوجية باحثين عن الأمن البيئي الذي تفتقر له أوطانهم الأصلية، ولا شك أن اللاجئ سواء كان إيكولوجياً أو تقليدياً فإنه يؤثر على مبدأ

سيادة الدولة ويخلق إشكالاً معها، كما أنه يتطلب وجود التزام دولي لتقديم المساعدة والإعانة الدولية من خلال الدول المستقبلية أو المنظمات الدولية أو حتى الدول الأخرى ، تطبيقاً لنصوص حقوق الإنسان التي تنادي بحقوق الإنسان في الحياة.

ويعتبر الأمن الإنساني بمثابة الديناميكية التي تربط بين قاعدة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، بهدف تحقيق الاستقرار المحلي، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن اللاحقين البيئيين يؤثرون على هذه الديناميكية بما يخل بالتوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي يعتبر بمثابة تحد لفكرة الأمن الإنساني ومخرجات التنمية المستدامة.

يعتبر الأمن من الحاجات الضرورية التي يحتاجها الإنسان حتى يتمكن من تحقيق ذاته، وبما أن تحقيق الأمن الإنساني يرتبط بحركة البيئة والمتغيرات البيئية التي تشهدها، فإن الإنسان يتأثر بتلك التغيرات البيئية، خاصة عند وجود الفقر أو الجوع، التي تؤثر على مستواه الأمني ومعدل استقراره، والتي تدفعه في أغلب الأحيان إلى الهجرة هروباً من تلك التغيرات إلى أماكن أخرى أكثر استقراراً من وجهة نظره. وهنا تظهر أهمية الدراسة في حقل الدراسات القانونية، و ذلك من خلال تحليل علاقة التكامل بين الأمن البيئي و الأمن الإنساني، و علاقة التوازن بين ظاهرة اللجوء البيئي و الأمن الإنساني، و الوقوف على تأثيرات الظاهرة السلبية.

و تهدف الدراسة من خلال عنوانها إلى تسليط الضوء على مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- توضيح العلاقة بين البيئة و الأمن الإنساني.
- تبيان أسباب ظاهرة اللجوء البيئي.
- تحديد تأثيرات الظاهرة على الأمن الإنساني.

و للوصول إلى أهداف الدراسة المذكورة أعلاه ارتأينا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يشكل اللجوء البيئي خطراً و تهديداً للأمن الإنساني؟

للإجابة على الإشكالية كان لابد من طرح فرضية مفادها وجود علاقة ترابطية بين إنعدام الأمن البيئي و تفاقم ظاهرة اللجوء البيئي التي ستؤثر بشكل سلبي على واقع الأمن الإنساني و التنمية المستدامة للدول المستقبلية.

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، و التحقق من الفرضية المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح بعض المفاهيم الخاصة بالموضوع. إضافة إلى المنهج الوصفي، استخدمنا المنهج التحليلي الذي يعتبر ضروري في جل الدراسات القانونية.

و تبعا لذلك سيكون بناء المقال وفقا لخطة مقسمة لعنوانين رئيسيين للدراسة، على أن يكون العنوان الرئيسي الأول البيئة كوحدة أساسية للأمن الإنساني، و سيتم معالجة هذا العنوان وفق عنوانين ثانويين، الأول عن الأمن البيئي بعد من أبعاد الأمن الإنساني، أما الثاني عن اللجوء البيئي كنتيجة لانعدام الأمن البيئي.

أما بالنسبة للعنوان الرئيسي الثاني، فخصصناه للانعكاسات السلبية لظاهرة اللجوء البيئي على الأمن الإنساني. بحيث تناولنا تأثير ظاهرة اللجوء البيئي على مجالات الأمن الإنساني في العنوان الثانوي الأول، و تناولنا تأثير ظاهرة اللجوء البيئي على مخرجات التنمية المستدامة التي يحققها الأمن الإنساني من خلال العنوان الثانوي الثاني.

2. البيئة كوحدة أساسية للأمن الإنساني

إن مفهوم الأمن في العلاقات الدولية لم يبق مرتبطا بأمن الدولة بارتكازه على حجم القوة العسكرية فقط، بل امتد ليمس أمن الأفراد، حيث برز مفهوم الأمن الإنساني بعد ما كان أمن الدولة، خاصة في ظل تواجد تهديدات لا تعترف بالحدود السياسية للدول، و تمس أفراد ليست من نفس الأقاليم، و هي المشكلات البيئية. حيث أصبح الماء و الهواء و الأراضي الزراعية و الغابات و مناطق الصيد و التلوث العابر للحدود قضية نزاع بين الدول، مما يرتبط بهذه المشكلة المستجدة نوعا ما "البيئة" مشكلات أخرى كتشرد السكان الفارين من بيئات تعاني الفقر و التلوث و الكوارث الطبيعية و انعدام الأمان البيئي.

و عليه و انطلاقا مما سبق سنتطرق للأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني و أيضا إلى ظاهرة اللجوء البيئي كنتيجة لانعدام الأمن البيئي.

1.2 الأمن البيئي بعد من أبعاد الأمن الإنساني

إن مفهوم الأمن قديم جدا، لكن ربط الأمن بالإنسان يعطي بعدا جديدا، خاصة و أننا في عصر حقوق الإنسان، حيث جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و أعطى حماية دولية للفرد و أشار في العديد من المواد على أمانة الإنسان. فنجد المادة الثالثة من الإعلان تنص على أنه "لكل فرد دون استثناء الحق في الأمان على شخصه".¹

الواضح من نص المادة أن لكل فرد دون استثناء الحق في الأمان على شخصه بشكل عام دون تفصيل، و هذا يمكن أن نستدل به على أن للفرد الحق في الأمان على شخصه من أي شيء يمكن أن يؤثر بشكل سلبي عليه كإنسان.

و ما يمكن القول أنه يثبت هذا الطرح المادة 25 من نفس الإعلان، و التي تنص على أنه "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة و الرفاهية له و لأسرته، و خاصة على صعيد المأكل و الملبس و العناية الطبيعية و صعيد الخدمات الاجتماعية...".²

جاءت صياغة جملة "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان" تعبر عن الأمن ، فكلمة "الضمان" هنا يمكن أن تحل محل كلمة "التأمين"، ثم تلتها مجموعة من الحقوق و هي الصحة و الرفاهية على صعيد المأكل و الملبس و المسكن و العناية الطبيعية و الخدمات الإجتماعية، بمعنى أن الإنسان له الحق في الأمن الصحي و الغذائي و الأمن الاجتماعي.و من هذا المنطلق هل يمكن القول أن الأمن الإنساني هو تطور لفظي لحقوق الإنسان؟

يعتبر تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 1994 حول التنمية البشرية الإنطلاقة الحقيقية للأمن الإنساني في النظام الدولي الجديد. حيث عرف الأمن الإنساني على أنه تحرر من الخوف، و المتمثل في البعد السياسي، أي حماية الأفراد في النزاعات المسلحة. و التحرر من الحاجة، و المتمثل في البعد الإقتصادي و الإجتماعي للأمن الإنساني، ممثلا في الحماية من الفقر و الحرمان الاقتصادي و حق الأفراد في الحصول على التعليم و الرعاية الصحية الآمنة و الدائمة.

كما عدد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سبع مستويات تشكل أبعاد الأمن الإنساني و هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الثقافي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، و أخيرا الأمن البيئي الذي يعتبر أبرز الإهتمامات الدولية الحديثة.³

بعد "نورمان مايرز" Norman M ayers " واحد من أوائل الأكاديميين الذين دعوا إلى التنظير للمشكلات البيئية ضمن نطاق الأمن، و جادل بأن نقص الغذاء، و ندرة المياه، و التغيرات المناخية، و إزالة الثروة الغابية، كلها مشكلات تؤدي إلى الصراعات العنيفة.

مع بداية التسعينيات، تمت أممنة البيئة في السياسة العامة، حيث دجت القضايا البيئية تدريجيا في الفكر الأمني، و كان الفضل لخطاب مدرسة كوبنهاجن⁴ التي دعت إلى توسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى مجالات و قطاعات جديدة من بينها القضايا البيئية.⁵

و إذا جئنا إلى النظرة الكندية و البيانية لمفهوم الأمن الإنساني، اللتان تعتبران من أهم النظريات لمفهوم الأمن الإنساني، نجد أن كلتا النظريتين أشارتا للبيئة كمجال في الأمن الإنساني. فالنسبة للنظرة الكندية نادى بأن قضايا الأمن الإنساني هي الأمن الشخصي للفرد من العنف، و الضرر، و الوصول إلى الاحتياجات الأساسية في الحياة، و حماية الأفراد من الجريمة و الإرهاب و الأمراض و الفساد السياسي و الهجرة الجماعية، و حماية حقوق الإنسان، و التحرر من العنف المبني على النوع الاجتماعي، و الوقاية من إساءة استخدام أو الاستخدام الزائد للمواد الطبيعية و الإستدامة البيئية، و جهود الحد من التلوث.⁶

أما بالنسبة للرؤية اليابانية فترى بأنه يجب أن يحظى الأمن الإنساني بالموافقة الرسمية على المستوى الدولي، إضافة إلى تعزيز الجهود لمعالجة الأخطار التي تهدد حياة الإنسان و مصدر رزقه و كرامته، مثل الفقر، التلوث البيئي، و الجريمة المنظمة و الأمراض، و اللاجئين و الألغام، عن طريق إتخاذ إجراءات ملموسة و تنفيذ مشروعات تعنى بالأمن الإنساني.⁷

إذا و حسب ما سبق، فإن دخول البيئية و مشاكلها من تلوث و فقر و كوارث طبيعية... إلخ في مفهوم الأمن الإنساني، هذا يدل على أن الأمن البيئي للفرد أصبح مجالا من مجالات الأمن الإنساني على المستويين الإقليمي و الدولي.

يرتبط مفهوم الأمن البيئي بحماية الفرد من كل الأخطار التي تهدد بيئته و تؤثر على استمرارية حياته، حيث أن هذه الأخطار تؤدي إلى تدهور بيئي يؤثر مباشرة على حياة الإنسان، كونها تتميز بخاصية مهمة جدا تتمثل في علاقتها بمختلف جوانب الحياة اليومية للإنسان. و لقد أكد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 على أن الأمن البيئي محور أساسي لضمان الأمن الاقتصادي و المالي.⁸

في هذا الإطار نجد الباحثين "Arlitch Ann" و "Pulland" قد حددا بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأمن البيئي و تتمثل في:

- الحفاظ على درجة انبعاث غازات محددة نحو الغلاف الجوي.
- حماية الغابات والتخلص من النفايات الملوثة للطبيعة.
- وضع الآليات لتنظيم توفير الماء الصالح للسكان والقضاء على الجفاف و التصحر.

إذا الأمن البيئي العالمي يعني الشعور بالاطمئنان على البيئة، وتأمين مواردها في الحاضر والمستقبل، ولا يتحقق هذا الأمن البيئي إلا إذا بلغ وعي الإنسان مرحلة يدرك فيها أهمية دوره هو في الحياة، وأهمية ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته.⁹

2.2 اللجوء البيئي كنتيجة لانعدام الأمن البيئي

إن الإنسان كان و لا يزال يلبي مختلف حاجياته من هذه البيئة، من خلال استغلاله لثرواتها و مكوناتها مما يؤدي إلى ظهور المشكلات البيئية.¹⁰

لعل أكبر خطر يواجه البشرية و يهدد الأمن البيئي هو التغيرات المناخية التي يعرفها العالم، و ظاهرة الإحتباس الحراري داخل الغلاف الجوي للككرة الأرضية، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل خطير و غير عادي، خلافا لما كانت عليه قبل الثورة الصناعية و التطور التكنولوجي، و هذا نتيجة انبعاث و تراكم الغازات الدفيئة و التي ينتج عليها إضافة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري، ظهور موجات الجفاف، و الفيضانات، و ارتفاع مستويات البحار، و ظاهرة التصحر و اتساع

ثقب الأوزون، و استنزاف الموارد، مما أدى إلى تهديد كل أشكال الحياة و التنوع البيولوجي و المساس بالإنسان و الحيوان و النبات.¹¹

إن قضية التدهور البيئي أصبحت اليوم من أشد القضايا خطورة على المستوى المحلي و الدولي، حيث خلص الباحثين إلى أن المشاكل البيئية قد تؤدي إلى نوعين من النزاعات البيئية الدولية.

● النزاعات البيئية الدولية المباشرة، و التي تحدث بسبب تقلص الأنهار مثلاً، أو تراجع الغطاء النباتي و كميات المياه الضرورية... إلخ، فنجد أن هناك اليوم توترات بين الدول حول المياه، مثل النزاع بين مصر و إثيوبيا على مياه نهر النيل.

● النزاعات الدولية غير المباشرة، و تتمثل في النزاعات التي تحدث بين الدول بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية و السياسية للسكان (إنعدام الاستقرار و الأمن، البطالة، المجاعة، الأمراض الجفاف، التصحر... إلخ).¹²

إن مشكلة الهجرة بسبب تدهور الأوضاع البيئية التي تسبب ثغرة في نظام الأمن البيئي، كانت موضوع قد أشار له "روبيرت كابلان" في مقالته بعنوان "الفوضى القادمة". حيث جادل كابلان بأن النمو السكاني العالمي سيزيد من تفاقم المرض، الصراع، عدم الاستقرار الذي يزيد من الدمار البيئي، كما يعتقد بأن هذه الآثار واضحة فعلاً في أجزاء من غرب أفريقيا، ما أدى إلى مستويات غير مسبقة من هجرة اللاجئين، و تآكل السيادة الوطنية، و دعا بأن تكون البيئة قضية أمن وطني في بداية القرن الواحد و العشرين.¹³

و إذا أخذنا بنص المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى و التمتع به خلاصاً من الإضطهاد"، يمكن القول أن المخاطر التي تنتج عن التدهور البيئي من تغير في المناخ و كوارث طبيعة و غيرها من المخاطر التي تؤثر بشكل سلبي على الأمن البيئي، تشكل إضطهاد للفرد في الدولة التي انعدم فيها الأمن البيئي، و بالتالي يحق للفرد في هذه الحالة التماس ملجأ آخر يكون آمناً بيئياً له، و هذا ما يسمى باللجوء البيئي أو الهجرة البيئية أو النزوح البيئي و غيرها المصطلحات المرتبطة بالمعنى، حيث لم يتم ضبط المصطلح بشكل رسمي على الساحة الدولية.

إن النزوح السكاني أو اللجوء أو الهجرة، أيا كان من هذه التسميات، بسبب إنعدام الأمن البيئي بات أمراً واقعياً يعيش في العديد من دول العالم. فنجد مثلاً السيدة "ميريانا سبولياريتش" رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال زيارة ميدانية لها لمالي قد حذرت من تفاقم الضغط الواقع على النازحين و على المجتمعات التي تستضيفهم التي يتقاسمون معها المياه و الغذاء و الأرض.

و أضافت السيدة "سبولياريتش" أن 4.5 ملايين شخص أجبروا على ترك منازلهم في مالي و النيجر و بوركينا فاسو، و سجل عام 2019 و 2020 فقط ارتفاعا في عدد النازحين بنسبة 200 بالمائة. و يعتمد 80 بالمائة من سكان منطقة الساحل على الزراعة اعتمادا كليا، و نزوحهم يعني هجرا لأراضيهم و ماشيتهم.

و أن تغير المناخ واقع يعيشه الناس في حياتهم اليومية، فقد جفت بحيرات بأكملها تماما، مثل بحيرة "فاغيبين"، و هو ما يعني محو نظم إيكولوجية بأسرها، الأمر الذي يجبر مجتمعات محلية على النزوح. هذا فضلا عن الضغط الواقع على حياة المزارعين بسبب انتشار التصحر و استمرار تضاؤل مخزونات المياه الجوفية. و قد فقدت مالي 90.000 هكتار من الإنتاج الزراعي في عام 2021 بسبب الجفاف، فأثر هذا على سبل عيش أكثر من 3 ملايين مالي. و نجم عن هذا زيادة في عدد النازحين.

و أضافت رئيسة اللجنة أن العالم يشهد زعزعة في الاستقرار، و تزايد في التحديات الإنسانية، و أن هناك حاجة إلى ضخ استثمارات موجهة لمساعدة الناس على التكيف مع التغيرات السريعة التي يسببها تغير المناخ.¹⁴

3. الانعكاسات السلبية لظاهرة اللجوء البيئي على الأمن الإنساني

مما لا شك فيه أن حركة اللاجئين لأسباب بيئية تؤثر و تشكل تحدي لفكرة الأمن الإنساني، حيث ستؤثر هذه الظاهرة على مختلف مجالات الأمن الإنساني المتمثلة في سبعة مجالات، عددها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و هي الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الثقافي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي و الأمن البيئي، بالإضافة إلى تأثير الظاهرة على أهداف التنمية المستدامة للدولة المستضيفة.

و عليه و إنطلاقا مما سبق سنتطرق إلى تأثير ظاهرة اللجوء البيئي على مجالات الأمن الإنساني، و تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة التي يحققها الأمن الإنساني.

1.3 تأثير ظاهرة اللجوء البيئي على مجالات الأمن الإنساني

الأمن الإنساني مفهوم متعدد الأبعاد، و يعبر عن التصدي لأنواع مختلفة من التهديدات و التحديات، لذا فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP في تقريره عام 1994 أعطى مفهوم للأمن الإنساني و أشار إلى سبعة مجالات متكاملة للأمن الإنساني و هي:

- الأمن الاقتصادي، و تعتبر من أهم التحديات التي تعيق تحقيقه هي البطالة، و عدم توفر العمل اللائق أو قلة الدخل، مما يؤدي إلى مستوى معيشي متدني للفرد، و هو ما تنعكس آثاره على البيئة، و المجتمع، و الفرد، بصورة مباشرة و غير مباشرة.
- الأمن الصحي، و الذي يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمن عليه من الأمراض، كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية من الأمراض.
- الأمن الغذائي، يقصد به أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا و اقتصاديا على الغذاء الأساسي. و من ثم فإن المسألة هنا لا تتعلق فقط بتوفر الغذاء و إنما أيضا بقدرة الأفراد على الوصول إليه و نوعيته.
- الأمن الشخصي، و هو الحماية من التهديدات المنطوية على العنف، سواء كان ناجما عن سلوك صادر من الدولة أو الأفراد أنفسهم، و بالنسبة لأغلبية الأشخاص فإن أكبر مصادر القلق على الأمن الشخصي يتمثل بالجرائم، خاصة جرائم العنف.
- الأمن الاجتماعي (الثقافي)، و يعنى بحماية الأفراد من فقدان العلاقات التقليدية و القيم، و من العنف الطائفي و الاثني، فالمجتمعات التقليدية و بالأخص التي تتنوع فيها الطوائف و القوميات تكون غالبا مهددة.
- الأمن السياسي، و يعنى تمكين المواطنين من حقوقهم السياسية و المدنية في ظل نظام ديمقراطي تشاركي.
- الأمن البيئي، و الذي تكلمنا عنه في العناوين السابقة، و يعنى حماية الإنسان من تخریب البيئة على المدين القصير و البعيد، فتلوث الهواء و ظاهرة الاحتباس الحراري و مخلفات المصانع و غيرها تعد من أهم الأخطار على البيئة و حياة الأفراد.¹⁵

إن المهاجرون البيئيون خلال مراحل هجرتهم، و خاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز، فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، و منهم من يحمل أمراضا متوطنة، مثلا الملاريا و الإلتهاب السحائي و الإيدز و السل، و من هنا تظهر الآثار الصحية جلية و واضحة في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين و هناك نتائج كثيرة تؤكد ذلك.¹⁶

لقد أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الزلزال الذي ضرب سوريا حطم العديد من خزانات المياه، و انهارت أجزاء من شبكة الصرف الصحي في المدينة.

و قال "فابريزيو كاربوني" مدير عمليات اللجنة الدولية لمنطقة الشرق الأدنى و الأوسط "إن زيادة احتمال حدوث عواقب وخيمة على قطاع الصحة العامة كأثر غير مباشر للزلزال أمر مفرع، فظهور أي تداعيات صحية جديدة مثل إنتشار الأمراض المعدية سيكون كارثة تحل بالبلد.

و أضاف السيد "كاربوني" أنه قد لجأ آلاف الأشخاص إلى أماكن إيواء مؤقتة بعد الزلزال، مما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية و النظافة الصحية، ففي أحد أماكن الإيواء المؤقتة في حلب، يتشارك 850 شخصا في سبعة مراحيض.¹⁷

كما أن الظاهرة تؤدي إلى دخول عادات غريبة على المجتمع، و ظهور قيم جديدة و ثقافات دخيلة، مثل التسول و التسكع، كما يحدث تراجع للقيم و المبادئ الأصلية لأبناء الدولة المستقبلية.¹⁸

إضافة إلى تأثير ظاهرة اللجوء البيئي على الأمن الصحي و الأمن الاجتماعي (الثقافي) السابق الذكر، يؤثر اللجوء أيضا على باقي أبعاد الأمن الإنساني. حيث يشكل وجود اللاجئين أو المهاجرين في إقليم الدولة المستقبلية لهم خرقا لسيادتها إذا كان دخولهم بطريقة غير مشروعة.

كما يشكل التواجد المستمر للمهاجرين على أقاليم الدول المستقبلية و دول العبور مصدر تهديد دائم لأمن و استقرار الدول، فالتدفق الكثيف للاجئين يسهم في اختلال قدرات الدول المستقبلية على التكفل بمتطلباتهم الأساسية. الأمر الذي يؤدي بهؤلاء للانحراف بسهولة لسبل الجريمة لكسب العيش، و الحصول على المال بأي الطرق الممكنة، كالسرقة، و المتاجرة بالمخدرات و الممنوعات، و الممارسات الشاذة.¹⁹

أما بالنسبة للأمن الاقتصادي، فأعربنا سابقا أنه يعتبر من أكبر التحديات التي تعيق تحقيقه هي البطالة. و اللجوء البيئي يعتبر من مسببات البطالة، حيث أن كثرة اللاجئين الفارين من أوطانهم إلى دول أخرى باحثين على الأمن البيئي يسبب البطالة للمواطنين الأصليين للدول المستقبلية.

فاللاجئ يوفر اليد العاملة الرخيصة التي تؤثر على اليد العاملة الوطنية، و تتسبب في التخفيض من معدلات الأجور، إذ يتحصلون على أخفض معدلات الأجور، و يقبلون بها من أجل تغطية تكاليفهم المعيشية اليومية.²⁰

و الجدير بالذكر أن اللاجئين البيئيون ينقسمون إلى ثلاثة فئات:

- الفئة الأولى: تضم الذين تم تهجيرهم بشكل مؤقت بسبب الأحداث البيئية الطارئة، و الكوارث البيئية كالفيضانات و الزلازل و العواصف، ثم يعودون إلى منازلهم بمجرد إنتهاء الحدث، و إعادة تأهيل المنطقة.
- الفئة الثانية: تتضمن الذين يتم نقلهم بصفة دائمة و تسكينهم في مناطق أخرى بديلة، و في حالة بناء السدود، و ما ينتج عنها إقامة البحيرات الصناعية، فيتم نقلهم من تلك القرى الحاضنة للمشروعات.
- الفئة الثالثة: فيها يقوم اللاجئين البيئيون بترك مواطنهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة، بهدف البحث عن سبل أفضل للحياة، سواء داخل نفس البلد أو خارجه، نظرا لتدهور الموارد الطبيعية في موطنهم الأصلي، و عدم قدرتها على توفير متطلباتهم الأساسية.²¹

2.3 تأثير ظاهرة اللجوء البيئي على مخرجات التنمية المستدامة التي يحققها الأمن الإنساني

التنمية المستدامة، مصطلح استخدم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، و الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" Our Common Future ، نشر لأول مرة سنة 1987. حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها "تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، و إتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل".

في موضع آخر، يقر التقرير أنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية، فالكثير من أنماط التنمية تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية التي تقوم عليها التنمية، و في المقابل، فإن تدهور البيئة يمكن أن يعيق التنمية.²²

إذا بعد معرفتنا سابقا بمفهوم الأمن الإنساني و مفهوم الأمن البيئي، و الآن مفهوم التنمية المستدامة، نجد أن الأمن الإنساني هو تلاقي مقارنة الأمن البيئي و التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية المستدامة تتلاقى مع أهداف الأمن الإنساني.

و الجدير بالذكر أن أهداف التنمية المستدامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع إقتصاديا و إجتماعيا و نفسيا.
- احترام البيئة الطبيعية، بحيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان، و تتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- تحقيق إستغلال و استخدام عقلاني للموارد و التقليل من استنزافها.
- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع، بتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية و الحفاظ على البيئة.²³

إن كل من الأمن الإنساني و التنمية المستدامة يبحث عن تحرير الإنسان من الخوف، و من الحاجة، و حتى و إن كان الأمر واضحا في مقارنة الأمن الإنساني فإنه موجود أيضا في البناء العام لفلسفة التنمية المستدامة، كما أن الفرد يعتبر هو المحور الرئيسي في كلا المفهومين، و في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مجموعة من المفاهيم التي تحمل في بنائها أفكار مشتركة بين الأمن الإنساني و التنمية المستدامة، كالحكم الرشيد، و حقوق الإنسان، و التنمية السياسية، و الأمن البيئي.

إن الحديث عن وجود علاقة ترابطية بين الأمن الإنساني و التنمية المستدامة يعود إلى العلاقة التداخلية بين الأمن و التنمية، حيث تسعى كل هذه المفاهيم إلى تحقيق أمن الدول، و الأفراد، و الجماعات من خلال النجاح في التنمية، و بالعكس فإن النجاح في التنمية يعتبر عامل رئيسي في تحقيق الأمن.²⁴

إذا بما أن الأمن الإنساني من خلال أبعاده السبعة السابقة الذكر يسعى إلى تحقيق مخرجات التنمية المستدامة في الدولة، و بما أن المسعى الرئيسي للتنمية المستدامة هي توفير حياة أفضل للأجيال الحاضرة دون المساس برفاهية الأجيال القادمة، فإنه من دون شك ستشكل حركة اللاجئين لأسباب بيئية تحدي لمعادلة التنمية المستدامة للدول المستضيفة.

فالفقر مثلاً، هناك علاقة وثيقة بين اللاجئين البيئي و الفقر و التي تؤثر بطريقة آلية على الأمن البيئي و الإنساني و التنمية المستدامة للدولة المستضيفة. فالفقر في معناه هو غياب أو عدم ملكية الوصول أو حيازة الموارد، و منه عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل و الملبس و المسكن.

بالإضافة إلى الفقر، فإن افتقار مخيمات اللاجئين البيئيين للأمن الغذائي يزيد من إنتشار الأمراض الميكروبية و الفيروسات التي تنتقل بواسطة الحشرات. و تعد الملاريا و الكوليرا و الإيولا و الحمى الصفراء من أهم الأمراض المعدية و المهددة للصحة العامة التي يمكن للاجئين النازحين من مناطق الجفاف و التصحر أن ينقلوها إلى سكان بلد الإستقبال و هي بذلك تهدد حقيقي للأمن الصحي في البلد المستضيف.²⁵

إضافة إلى ما سبق، فإن اللاجئين البيئيين يجلبون في الغالب ممارسات زراعية و عادات و أديان مختلفة، تؤدي إلى اضطراب في التوازن العرقي في المناطق المستقبلية، و بالتالي حدوث إشتباكات بين الجماعات العرقية، و يؤدي هذا الأمر إلى تهديد الأمن و الإستقرار في دولة اللجوء، و تبعاً لذلك تتأثر عملية التنمية في الدولة.

و بشكل عام، فإن اللجوء البيئي يسبب ضغطاً إقتصادياً و إجتماعياً بالنسبة للدولة المستضيفة، و هذا الضغط ناتج عن الإرتباط الوثيق بالجانب البيئي و الأمني. فالبعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني هي أبعاد متداخلة فيما بينها و لا يمكن تصور عملية إنمائية باختلال أحد هذه الأبعاد.

كما أن الدولة المستضيفة تضطر إلى صرف مبالغ كبيرة من أجل إعادة التوازن، و عدم تضرر العملية التنموية، و هذا في حد ذاته عبئ اقتصادي يضاف إلى تكاليف الرعاية الصحية، و توفير المأكل و المشرب لهؤلاء اللاجئين، في إطار احترام الدولة لحقوق الإنسان، و منه يشكل هذا الجانب عبئاً إضافياً على الدولة في جميع المجالات.²⁶

و في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الخبراء يتوقعون أن يؤدي إرتفاع درجات حرارة الأرض لنزوح حوالي مليار نسمة بحلول عام 2050. كما أنه إذا أجبر إرتفاع منسوب مياه البحر سكان جزر المالديف على البحث عن وطن جديد فمن سيرعاهم في عالم أضحى بالفعل أكثر حذراً تجاه اللاجئين.

تمثل التوقعات بتحركات كبيرة للسكان نتيجة التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية تحديا جديدا وشيكا لم يتوصل أحد بعد لسبيل مواجهته. فقد تنبأت وكالة "كريستيان ايد" بأن يؤدي إرتفاع درجات حرارة الأرض إلى نزوح مليار نسمة بحلول عام 2050 و هو رقم أعلى بكثير من العدد الحالي للاجئين الذين فروا من جراء حروب و قمع و يقدر عددهم بنحو عشرة ملايين و نحو 25 مليون نازح داخليا.²⁷

4. خاتمة

تناولنا في هذا المقال دراسة حول ظاهرة اللجوء البيئي، و كيف يمكن أن تؤثر على واقع الأمن الإنساني. حيث أوضحت الهجرة البيئية من أكثر الظواهر انتشارا في الآونة الأخيرة، تزامنا مع التغيرات المناخية العالمية، و انتشار الكوارث الطبيعية الناجمة عن هذا التغير. حيث شكلت الظاهرة تحديا حقيقيا لمعادلة الأمن الإنساني و الأمن البيئي و التنمية المستدامة. فاللاجئ البيئي يشكل عبئا اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا يقع على عاتق الدول المستضيفة للاجئين البيئيين، خاصة في ظل غياب التنظيم القانوني الدولي و المحلي لهذا النوع من الهجرة.

و عليه و من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- 1) يمكن القول أن الأمن الإنساني هو تطور لفظي لحقوق الإنسان، حيث أن مفهوم الأمن إنتقل من المفهوم الضيق الذي يهتم بالدولة إلى مفهوم أوسع يهتم بما تتكون منه الدولة، و هو الفرد، ليصبح بذلك الأمن الإنساني.
- 2) الفرد هو الوحدة المرجعية الأساسية للأمن الإنساني و أي تهديد يحسه يدخل ضمن أهداف الأمن الإنساني.
- 3) البيئة هي الأمان و التهديد للإنسان في آن واحد، إذا حافظ عليها حقق لنفسه الأمن البيئي الذي يعتبر البعد السابع من أبعاد الأمن الإنساني، و إذا أفسدها خلق لنفسه أخطارا بيئية تضطره للفرار منها، ليصبح لاجئا بيئيا باحثا عن الأمن البيئي بعيدا عن وطنه.

- 4) اللجوء البيئي ظاهرة تتحكم فيها مجموعة من المتغيرات هي: التنمية و حقوق الإنسان و الأمن الإنساني.
- 5) تعتبر الدولة المستضيفة للاجئين البيئيين إحدى فواعل الأمن الإنساني، و تقع على عاتقها مسؤولية حماية حقوق اللاجئين البيئيين، بالإضافة إلى مسؤوليتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، من أجل خلق الظروف الآمنة لحياة اللاجئين.

- 6) اللجوء البيئي لا يختلف كثيرا عن اللجوء السياسي من حيث التهديدات التي يمكن أن يسببها للدولة المستضيفة، لكن اللجوء البيئي نظرا لكون سببه متعلق بالمخاطر البيئية التي لها تأثير على الأمن الصحي و الغذائي، فتلوث الماء و الفقر و التصحر... إلخ يسبب تفاقم الأوبئة، و بالتالي فإن اللاجئين البيئيين أثناء رحلتهم سيساهم في نقل الأمراض لدول العبور وصولا إلى الدولة المستضيفة، و هذا ما يهدد الأمن الصحي و الإنساني بصفة عامة للدول.

(7) الموازنة بين مقارنة الأمن الإنساني للاجئ البيئي و مضامين الأمن البيئي و التنمية المستدامة، تتطلب تكاثف الجهود الدولية. أولاً، لضبط مصطلح الظاهرة المتأرجح بين الهجرة و النزوح و اللجوء. و ثانياً، لإضافة التدهور البيئي كسبب من أسباب اللجوء الإجباري تنظمه إتفاقيات دولية.

كما وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى التوصيات التالية:

- (1) خلق الروابط و الصلات بين الهيئات الفاعلة في مجال حماية البيئة و تلك الفاعلة في ميدان الأمن الإنساني، باعتبار التأثير بين البيئة و الأمن ثابت.
- (2) بما أننا في عصر الاضطرابات البيئية، لابد من إنشاء منظمة أو جهاز دولي يتكون من قسمين، قسم يهتم بالمشاكل الإيكولوجية العالمية و المحلية مثل التغير المناخي و الكوارث الطبيعية. و قسم ثان يهتم بشؤون الأشخاص المتضررين من التدهور البيئي، مثل المتضررين من الكوارث الزلازل و الفيضانات في بلدانهم، اللاجئين البيئيين في الدول المستضيفة.
- (3) ترقية الحقوق و الحريات الأساسية للمهاجرين البيئيين و تطبيق المعايير الدولية لحمايتهم، و السعي للحد من سلبات الهجرة البيئية و تفعيل التعاون الدولي.

5. قائمة المراجع

- (1) أحمد مسعودي، نور الصباح عنكوس، ظاهرة الهجرة في مضمون أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، مجلة التراث، بسكرة، العدد 1، مارس 2021.
- (2) بن دريس حليلة، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني و تحديات الأمن الإنساني و التنمية المستدامة "معضلة الموازنة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، سيدي بلعباس، العدد 2، جويلية 2020.
- (3) بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي-مقاربة الأمن الإنساني-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
- (4) سمر إبراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، مصر، العدد 13، جانفي 2022.
- (5) صباح حواس، التلوث البيئي و أثره على الأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص البيئة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020.
- (6) عمر خلف الله، الأمن الإنساني و التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع و التحديات، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، العدد 3، جويلية 2021.

(7) فتية محمد لين، أحمدوش بيلال، التنمية المستدامة: الأبعاد، الآفاق و العلاقة بالطاقات المتجددة، تاريخ الإطلاع 2023/08/22، على الموقع:

<https://fr.scribd.com/document/538117347/فتح-محمد-امين-أحمدوش-بلال#>

(8) قانة زكي، التنمية المستدامة و البعد الدولي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، بومرداس، العدد 2، ديسمبر 2011.

(9) كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007، تم الاطلاع بتاريخ 2023/08/25، على الموقع: <https://ao-academy.org/ar/2006/12/840.html>

(10) لامية طالة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها على الأمن الإنساني: قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، الجزائر، العدد 2، أبريل 2021.

(11) محمد إسماعيل حاشي، نعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني، مجلة الإجهاد القضائي، بسكرة، العدد 28، نوفمبر 2021.

(12) محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي-دراسة حول مفهومه و سبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، العدد 8، جوان 2017.

(13) منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2، سطيف، 2014.

(14) منصوري نوال، حقاني حليلة، الهجرة غير الشرعية و الأمن الإنساني في الجزائر بين التأثير و المواجهة، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، الجلفة، العدد الأول، مارس 2022.

(15) يوسف أزروال، الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجدور، المفهوم، الأبعاد، المخاطر)، مجلة الحوار الثقافي، تبسة، العدد 2، سبتمبر 2016.

5. الهوامش

¹ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948، تاريخ الإطلاع 2023/08/25، متوفر على الموقع: www.oic-iphrc.org

² - المرجع نفسه.

³ - محمد إسماعيل حاشي، نعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني، مجلة الإجهاد القضائي، بسكرة، العدد 28، نوفمبر 2021، ص 421.

⁴ - بوسطيلة سمر، الأمن البيئي - مقارنة الأمن الإنساني - رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 74.

⁵ - يوسف أزروال، الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجدور، المفهوم، الأبعاد، المخاطر)، مجلة الحوار الثقافي، تبسة، العدد 2، سبتمبر 2016، ص 4.

⁶ - صباح حواس، التلوث البيئي و أثره على الأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون البيئة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020، ص 47.

⁷ - المرجع نفسه، ص 49.

⁸ - محمد إسماعيل حاشي، مرجع سبق ذكره، ص 422.

- 9 - محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي - دراسة حول مفهومه و سبل تحقيقه-، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، العدد 8، جوان 2017، ص 50، 51.
- 10 - المرجع نفسه، ص 54.
- 11 - محمد إسماعيل حاشي، مرجع سبق ذكره، ص 423.
- 12 - محمد وجدان، مرجع سبق ذكره، ص 55.
- 13 - بوسطيلة سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- 14 - موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على شبكة الانترنت، تم الإطلاع بتاريخ 2023/08/17 على الموقع:
<https://www.icrc.org/ar/document/أوضاع-مأساوية-تقاسيها-الاجتمعات-في-منطقة-الساحل-بسبب-تغير-المناخ-والنزاع>
- 15 - صباح حواس، مرجع سبق ذكره، ص 56، 57، 58.
- 16 - لامية طالة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إنعكاساتها على الأمن الإنساني: قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، الجزائر، العدد 2، أبريل 2021، ص 102.
- 17 - موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على شبكة الانترنت، تم الإطلاع بتاريخ 2023/08/18 على الموقع:
<https://www.icrc.org/ar/document/بعد-الأضرار-التي-سببها-الزلازل-في-شمال-غربي-سورية>
- 18 - لامية طالة، مرجع سبق ذكره، ص 102.
- 19 - منصوري نوال، حقاني حليلة، الهجرة غير الشرعية و الأمن الإنساني في الجزائر بين التأثير و المواجهة، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، الجلفة، العدد الأول، مارس 2022، ص 1027.
- 20 - منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، ملكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2، سطيف، 2014، ص 164.
- 21 - سمر إبراهيم، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، المجلة العلمية لكافة الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، مصر، العدد 13، جانفي 2022، ص 145.
- 22 - قانة زكي، التنمية المستدامة و البعد الدولي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، بومرداس، العدد 2، ديسمبر 2011، ص 135.
- 23 - فتية محمد أمين، أحمدوش بيلال، التنمية المستدامة: الأبعاد، الآفاق و العلاقة بالطاقات المتجددة، تاريخ الإطلاع 2023/08/22، الموقع:
<https://fr.scribd.com/document/538117347/فتية-محمد-أمين-أحمدوش-بيلال-#>
- 24 - عمر خلف الله، الأمن الإنساني و التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع و التحديات، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، العدد 3، جويلية 2021، ص 164، 165.
- 25 - بن دريس حليلة، اللجوء البيئي بين إشكالية الإعترااف القانوني و تحديات الأمن الإنساني و التنمية المستدامة "معضلة الموازنة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، سيدي بلعباس، العدد 2، جويلية 2020، ص 767.
- 26 - المرجع نفسه، ص 768.
- 27 - كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007، تم الإطلاع بتاريخ 2023/08/25 على الموقع:
<https://ao-academy.org/ar/2006/12/840.html>